

مواجهة حمل المراهقات بالدول النامية وإسبانيا ترفع الحد الأدنى للزواج إلى ١٦ عاماً

والرعاية الصحية". وفي ذات الجانب وفي خطوة ترمي إلى حماية القاصرات، وافقت الحكومة الإسبانية على قانون يقضي إلى رفع الحد الأدنى المطلق للزواج من ١٤ إلى ١٦ عاماً، وقال وزير العدل البرتو رويز جالاردون إن الخطوة ترمي إلى حماية القصر و إلى جعل التشريع الإسباني يتماشى مع القوانين السارية في أغلب الدول الأوروبية الأخرى، كما سيرفع الإصلاح سن الموافقة على العلاقة الجنسية مع بالغ من ١٣ إلى ١٦ عاماً.

الجدير ذكره هو أن الحد الأدنى للزواج في إسبانيا هو ١٨ عاماً ولكن حتى الآن يمكن حدوث استثناءات لأشخاص تصل أعمارهم إلى ١٤ عاماً بتصريح من قاضٍ أو عائلة الشخص، والجدير بالذكر أن زواج القصر نادر في إسبانيا، وبحسب هيئة الإحصائيات (أي أن ايه) فإن ٢٦٨ قاصراً تزوجوا في عام ٢٠١٢.



متعمد، وإنما بسبب غياب الخيارات، ولظروف خارجة عن إرادة الفتاة، بل هو نتيجة لفرص تعليم محدودة أو معدومة ونقص المعلومات والتوعية،

ناقش تقرير «حالة سكان العالم ٢٠١٣»، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخراً، ارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات في الدول النامية، والتي تصل إلى ٧,٣ مليون حالة كل عام، مطالباً الحكومات إلى مساعدة الفتيات على تحقيق كامل إمكاناتهن من خلال التعليم والخدمات الصحية الملائمة، مؤكداً أنه من أصل ٧,٣ مليون ولادة لمراهقات، تكون مليونان لفتيات في سن الـ ١٥ أو أقل، وكثير منهن يعانين بسبب الحمل من ظروف صحية خطيرة على المدى الطويل وعواقب اجتماعية، وتشير التقديرات إلى وفاة ٧٠ ألف مراهقة في الدول النامية سنوياً من مضاعفات أثناء الحمل والولادة.

وقال المدير التنفيذي للصندوق باباتوندي أوشتميهين "في كثير من الأحيان، يوجه المجتمع اللوم للفتاة فقط، والحقيقة هي أن حمل المراهقات هو في معظم الأحيان ليس نتيجة اختيار

الأمم المتحدة تعتبر اكتظاظ السجون بالسجناء نوع من أنواع سوء المعاملة

أخرى من سوء المعاملة"، مؤكداً على أنه يتعين مراجعة القواعد بما يؤدي إلى "ضبط استخدام الحبس الانفرادي" وإلى منع هذا الشكل من الاحتجاز منعاً باتاً بالنسبة للقاصرين والمعوقين عقلياً والنساء الحوامل، وأضاف إن تطبيق القواعد يجب أن يشمل أيضاً كل السجون وبينها مستشفيات الطب النفسي ومفوضيات الشرطة.

و طالب في الوقت ذاته بضرورة مراجعة القواعد الدولية التي حددتها الأمم المتحدة من أجل معاملة السجناء والتي تعود لأكثر من نصف قرن، وأضاف «هذه القواعد "لا قيمة لها في بعض المجالات" حتى أنها تتعارض مع النصوص المتعلقة بحقوق الانسان»، مؤكداً أن تلك القواعد لا تنص بالتحديد على "المنع المطلق للتعذيب وأشكال

قال المقرر الخاص في الأمم المتحدة خوان منديز، أن اكتظاظ السجناء في السجون يشبه نوعاً من سوء المعاملة والتعذيب، وأضاف «عدد السجناء يزداد في القارات الخمس، عددهم يبلغ حالياً حوالي ١٠ ملايين شخص، لافتاً أن ذلك يسبب عبء مالي ثقيل جداً بالنسبة للدول مع تأثير سلبي على ظروف الاعتقال».



إطلاق مبادرة سعودية لمساعدة ١٠ آلاف شخص على استعادة أبصارهم في دول أفريقيا



الأمير عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز في المنتدى الخليجي لمكافحة العمى

مكافحة العمى في المنتدى الخليجي لمكافحة العمى، يهدف إلى تنسيق جهود أنشطة المنظمات الخليجية خاصة وغيرها من المنظمات العاملة في مجال مكافحة العمى، والتي تهدف إلى وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بمكافحة العمى في منطقة أفريقيا وشرق بحر المتوسط».

في مدينة دبي الإماراتية، حيث عقد المنتدى تحت رعاية الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع رئيس مقر المنظمة الدولية لإنقاذ البصر «سايث سيفرز» في الإمارات.

وقال الأمير عبد العزيز في الكلمة التي ألقاها في هذه المناسبة، إن «مشاركة اتحاد

بهدف مساعدة ١٠ آلاف شخص على استعادة البصر في أفريقيا، أعلن الأمير عبد العزيز بن أحمد مؤسس ورئيس مجلس إدارة اتحاد مكافحة العمى، عن إطلاق مبادرة تحمل اسمه. جاء ذلك في كلمة ألقاها الأمير عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز خلال افتتاح المنتدى الخليجي الأول لمكافحة العمى